عسكرة العولمة والنظام الإقليمي

د. علي فياض

2003/7/11

لم يوفر سيل التحليلات التي قاربت الحرب الأميركية على العراق، فضلاً عن الحرب على أفغانستان، أو التي حاولت أن تفسر الإستراتيجيات الأميركية بعد 11 أيلول، إستعراض ما لا يكاد يحصر من الأهداف الأميركية والأفكار والمفاهيم والأدوات التي جعلت بفضل وضوحها وتكرار مضامينها، كل مقاربة، بعد ذلك، وبصورة مسبقة أمام تحدي أن تقول جديداً، وأن تخرج بإجهاد من أن توسم بالملل والرتابة...

وما يزيد الأمر، من هذه الوجهة، صعوبة، هو أن الأميركيين أنفسهم لا يوفرون فرصة إلا ويغدقون فيها على شعوب المنطقة وشعوب العالم، ما يضيء على أهدافهم غير المعلنة أو نياتهم التي لا يرون ضيراً في أن تكون معلنة وغير مبَّيتة.

ففي التقليد الديمقراطي، حتى الإستراتيجيات الكبرى هي قضية نقاش عام. ومنذ سنة 1986 بات ذلك قانوناً، يفرض على الرئيس الأميركي أن يتقدم من مجلس النواب ومن الشعب الأميركي بتقرير عن إستراتيجية الأمن القومي.

وهكذا وعلى الرغم من كل ما قيل، فإن بول وولفوفيتز، مساعد وزير الدفاع، أصر على أن يقول ما لم يُقل من قبل، فأوضح في الأسابيع الماضية أن الهدف الأميركي بإزالة أسلحة الدمار الشامل في العراق، لم يكن إلا لأسباب بيروقراطية تتعلق بإقناع الدول الأخرى بالحرب. وأن الهدف الآخر الذي وصفه بأنه ضخم لكنه مخفي، هو أن الحرب على العراق ستسمح لأميركا بسحب جيوشها من السعودية.

في واقع الأمر، الأميركي يبدو على أدنى درجات الإكتراث بما يقوله الآخرون أو ما يتولد لديهم من إنطباعات حول سياساتهم وتصريحاتهم وأهدافهم وإستراتيجياتهم على غرابتها، وهذه إحدى أبرز سمات ما يطلق عليه بالنزعة الإمبراطورية الأميركية. وهذه النزعة بحسب إيمانويل فالرشتاين تعني حرية القدرة على التحرك دون أن يتوفر من لديه القدرة على الحساب والمنع .

* * *

إن البحث في عسكرة العلاقات الدولية ليس جديداً، لكن مفصلة النزعة العسكرية المفرطة في مقاربة الأزمات الدولية كإحدى آليات العولمة أو بوصفها ثمرة من ثمراتها اللازمة، مسألة جديرة بالنظر وتمتلك مصداقية لا يعتريها شك، فالعولمة هي مديات مفتوحة على التبادل والتأثر والتأثير والعبور غير القابل للمنع في الأفكار والرساميل والإقتصاديات بالإستناد إلى صعود لا حدَّ له في التقانة، كذلك فإن التبادل والتأثر والعبور، قد بدا وفق ما برهن عليه عقد التسعينات وصولاً إلى حرب الصدمة والترويع، على أنه يطال المستوى العسكري، بل يكاد يتأسس عليه، إذ لا يبدو أنه أحد أعراض العولمة من الوجهة التي تدفع بها أميركا السياسة العالمية، بل إنه أحد مرتكزاتها وجزء من منطقها الإكتساحي.

يطرح "الان جوكس" في كتابه القيِّم "إمبراطورية الفوضى"، سؤالاً حول ما "إذا كانت قوة الولايات المتحدة قبل كل شيء قوة إقتصادية أو قوة عسكرية"، وبأية نسبة وقواعد، فما هو تعريف السيطرة السياسية العالمية التي تفرضها الولايات المتحدة تحت إسم العولمة والتي تؤدي إلى تنامي الفروقات بين الأثرياء والفقراء، وظهور طبقة نبلاء دولية لا جذور لها، وتضاعف حروبٍ لا نهاية لها حول العالم. فالولايات المتحدة هي في الواقع تهيء نفسها نظرياً منذ حرب الخليج أو على الأقل منذ منتصف التسعينات لشيء جديد كانت قد سبق لها وأن إستشرفت مبدأهُ".

ويلاحظ جوكس إن مراكز الأبحاث أو بالإستعادة الحرفية للعبارات الأميركية (المصفحات المفكرة– Think Tank) ومجموعات الخبراء المقربين من الجيش أو المارينز، قد فهموا إن التفوق الكلي الذي أكتسبوه في مجال الثورة الإلكترونية على الصعد العسكرية والإقتصادية والمالية والفضائية سيؤدي مع العولمة إلى إختلال التوازن بما لا يحتمل، وكانوا يشكون من إن إحتجاج الدول والشعوب والطبقات المضحى بها سيتبلور في إشكال غير متوقعة، وأنها ستأخذ أحياناً شكل الإرهاب، سلاح الضعفاء.

كان من الضروري توقع أن هذا الهجوم المضاد سيتطلب إبتكارات شرسة، يترتب على الولايات المتحدة إتقاء شرها مسبقاً. وقد شكَّل هذا نقطة إنطلاق نظرية "الحروب غير المتعادلة" (أو غير المتوازنة). واستدعيت هذه النظرية هنا لتدور حول فكرة الكوكبة، إذ بات متوجباً عليها الدفاع عن الذات أمام إمبراطورية من الفوضى.

وهذا السلوك إنما يتجسد كعلم إناسة الفوضى، وكمنطق فعل تبادلي يواجه التهديدات بالموت. وهذه الإستراتيجية تتقبل فكرة إن ميزان القوى مكوّن جزئياً من تمثلات متخيلة، في زمن الردع والوقائية، وكذلك في زمن العمليات (مع التحديد إن كلمة متخيَّلة تعني أنها من صنع الخيال وليست عديمة الواقعية).

إن المقولة الأساس التي نود إستخلاصها، في هذا السياق، هي أن عسكرة العولمة، كوجهة طاغية في المقاربة الأميركية للسياسة الدولية، إستدعت وستستدعي مستقبلاً عولمة العسكرة، كرد فعل تبادلي من قبل أولئك الذين لا حول لهم ولا قوة. ومن هذه الزاوية فإن حادث 11 أيلول في نيويورك هو فعل إرتدادي تعولمي، يستعيد منطق الخصم الأقوى في إمتلاك ناحية التفوق التكنولوجي وتسييله إلى عنفٍ مشروع لا حدود له، وتجميله بوصفه إستخداماً حميداً للقوة التي لا مناص منها.

إذن عسكرة العولمة وعولمة العسكرة، تبدو لعبة مزدوجة لا فكاك بين وجهيها، وهي تؤذن بزمن مديد من العنف والعنف المضاد الذي لا يمكن التعبير عنه بأفضل من كونه زمن الفوضى العارمة المفتوحة....

إن هذه الإشكالية، بدت شديدة الوضوح، وعلى درجة عالية من الحضور في التصورات الإستراتيجية الأميركية وخاصة تلك التي أعقبت 11 أيلول، هذا ما نجده في إستراتيجية الأمن القومي الأميركي التي أعلنها بوش في 20 أيلول من العام 2002م. وفي مقدماتها التي أطلقها بوش أيضاً، في خطاب الرئاسة في الأول من حزيران 2002م، في وست بوينت، حيث حدد أن أميركا ستدافع عن السلام بمحاربة الإرهاب والطغاة.

وقد إعتبر البعض أن مساواة بوش الإرهابيين بالطغاة كمصدر للخطر، وهو ما ينظر إليه كثمرة واضحة لأحداث 11 أيلول، يشكل الإبتكار الرئيسي الأول في إستراتيجية بوش، (ج.ل.تكاديس). بينما تعالج إستراتيجية الأمن القومي الفروقات القائمة بين المخاطر التي كانت قائمة إبان الحرب الباردة بالمخاطر الحالية، إذ تشير إلى أنه في مقابل الخطر السابق الذي كان يحتاج إلى جيوش عظيمة وقدرات صناعية كبيرة، فالان يمكن لشبكات غامضة من الأفراد أن تجلب إلى شواطئنا فوضى عظيمة وآلاماً، بكلفة أقل من سعر دبابة. كما تشير إلى أن أسلحة الدمار الشامل كانت إبان الحرب الباردة الملاذ الأخير للدول التي تمتلكها: "الآن يرى أعداؤنا أسلحة الدمار الشامل كخيار للإستعمال". وهذا ما يرفع الإرهابيين بنظر بوش إلى مرتبة الطغاة ولهذا فهو يصر على إضافة الوقائية إلى موجبات الإحتواء والردع تحت عنوان أنه "لا يمكن إن نترك أعداءنا يضربون أولاً" "وأن قواتنا ستكون منيعة إلى ذلك الحد، الذي يكفي لثني الأعداء المحتملين عن تعزيز قواهم العسكرية بأمل تجاوز أو حتى مساواة القوة العسكرية للولايات المتحدة".

في الواقع إن شرعنة إستخدام القوة في السياسة الدولية وتسويقها من قبل الأميركيين بالإستناد إلى مزج المتخيل بالواقعي، والإفتراضي المحتمل بالراهن، والمثل بالمصالح وتطهير الذات بوصفها

خيراً، وشيطنة الأعداء بوصفها شراً، كل ذلك من شأنه إن يفتح على زمن أبوكالبسي دموي لا زلنا نشهد فصوله الأقل ترويعاً فيما المستقبل مفتوح على سوداوية قد لا نتمكن من تقدير مداها.

في الواقع إن فهم العولمة المعسكرة يكمن على نحو مكثَّف في مجموعة من المفاهيم والنظريات التي أطلقها الأميركيون بجلاء شديد وعلى نحو أخص في مرحلة ما بعد 11 أيلول، من قبيل "الحرب الإستباقية" و "الهيمنة الحميدة" "وإن خارج أميركا يصنع داخل أميركا" أو يؤثر فيها وإن وجود قطب واحد هو ضرورة للإستقرار العالمي... وإن وجود أقطاب عدة هو مدعاة للإضطراب.

وأكثر المعالجات توضيحاً للعولمة المعسكرة هي معالجة البروفسور الأميركي (توماس ب. م. بارنيت) للحرب على العراق، التي قدمها لوزير الدفاع الأميركي. إذ تحتشد هذه المعالجة بمجموعة من المفاهيم والرؤى التي تشرح إلى حد وافٍ النظرة الأميركية بضرورة أن يكون العالم معولماً والى ضرورة المعالجة الأمنية والعسكرية لمواقع الإنفصال عن العولمة أو الممانعة لها.

ويسمي بارنيت الحرب على العراق بأنها: "اللحظة التي تحكم فيها واشنطن قبضتها على الأمن الإستراتيجي في عصر العولمة".

وأن هذه الحرب ليست ضرورية وحتمية فقط بل جيدة أيضاً. وهو يقسِّم العالم إلى ثلاثة مناطق: دول معولمة يسميها النواة الفاعلة، ودول غير معولمة منفصلة يسميها بالثغرة أو غير المندمجة وبينهما دول فاصلة على طريق التحول إلى العولمة.

– أما الدول المعولمة (دول النواة) فهي الدول التي تتكثف فيها العولمة بسبب إنتشار شبكات الإنترنت والصفقات المالية والتدفق الإعلامي الحر والأمن الجماعي وهي تشهد حكومات مستقرة ومستويات عيش مرتفعة ووفيات بسبب الإنتحار أكثر منها بسبب القتل.

– أما المناطق غير المعولمة أو بالأحرى التي تضعف فيها العولمة فتسود فيها أشكال القمع والفقر والأوبئة الجماعية والنزاعات المستمرة وهي أرض خصبة لولادة جيل جديد من الإرهابيين الذين يعملون على نطاق عالمي.

وهو يعتبر أن الأهمية القصوى للحرب على العراق ليس فيما يساق من أهداف معلنة بل لأنه سينتج عنها إلتزام عسكري طويل الأمد، سيرغم أميركا على التعامل مع الثغرة بكاملها كمصدر خطر إستراتيجي.

وهو يرى أن أنسب نقطة للإنطلاق في تضييق الثغرة هو الشرق الأوسط. وأن الأمن هو أبرز صادرات القطاع العام لأميركا حيث أنها البلد الوحيد على وجه الأرض القادر على تصدير

الأمن بشكل مستدام ولذا فهو يدعو إلى تصدير الأمن إلى الثغرة تصديراً نظامياً وطويل الأمد وإلا فإن الثغرة ستستمر في تصدير معاناتها وتصدير الإرهاب وعوامل أخرى مقوِّضة للأمن.

وهو يخلص إلى القول بأن الخطر لن يزول عن الولايات المتحدة إلا إذا عملت على جعل العولمة شاملة حقاً. لقد إقترن كل ذلك مع التنظير الأميركي الأكثر تعبيراً عن هذه العولمة المعسكرة وعن السعي إلى تهميش المؤسسات الدولية التي رغم إعتلالها، تعبر عن ضبط توازنات القوى في إتجاه خفض التوترات في الساحة الدولية. وهذا ما نجده، من داخل الإدارة الأميركية، مع ريتشارد بيرل في آخر ما كتبه قبل إستقالته (في الإندبندنت البريطانية)، إذ يقول: "عهد الرئيس العراقي صدام حسين أوشك على النهاية، فهو سيمضي سريعاً، لكنه ليس وحده. فالمفارقة هي أنه سيأخذ معه الأمم المتحدة أيضاً، ليس كل الأمم المتحدة، إذ إن جزء الأعمال الطيبة فيها سيبقى، وبيروقراطيات حفظ السلام منخفضة المخاطرة ستبقى، وأماكن الثرثرة فيها ستبقى.

أما ما سيختفي فهو الفانتازيا القائلة بأن الأمم المتحدة هي أساس النظام الدولي الجديد. وفيما نبدأ بتفحص الركام بعد الحرب، سيكون من المهم لنا أن نحتفظ والأفضل أن نفهم الحطام الفكري للخداع الليبرالي القائل بالأمن من خلال قانون دولي تديره منظمات دولية".

ومن خارج الإدارة الأميركية، نقع على سيل من المقاربات التنظيرية الأميركية التي تصب في الوجهة ذاتها، تحت عنوان مؤسسة نظام القطب الواحد، هذا ما نجده على سبيل المثال مع توماس دونللي نائب مدير "مركز أبحاث القرن الأميركي الجديد"، إذ كتب في نيسان الماضي "أن الأمم المتحدة وحلف الأطلسي وبنية كل منهما وفرا شرعية لنظام صدام حسين وشكلا عرقلة أو تعقيداً في محاولة تحرير العراق وخلق نظام سياسي جديد فيه". وبالتالي فإنه يلاحظ عدم التناسب في دور الأمم المتحدة وحلف الأطلسي مع مؤسسة نظام القطب الواحد، لأن الأمم المتحدة قد تم تصميمها وبناؤها جزئياً لحماية الدول المستقلة من تحديات الشيوعية الثورية وهذا ما جعلها تسير وفق آلية الترقب والتوازن (حق النقض)، وكانت عاملاً مساعداً في تقييد التصرفات السوفياتية وحماية النظام الليبرالي في الغرب. وحمل حلف الأطلسي نفس هذه المهام للوقوف في وجه الخطر الذي يمثله الإتحاد السوفياتي وقوته العسكرية.

ولذلك يصبح المطلوب في ظل النظام العالمي الجديد للسلام الأميركي خلف المنظمات التي تحمل الشرعية في أهدافها وليس في أعمالها وإجراءاتها. وهذا يستدعي إصلاح الأمم المتحدة أو القيام بإنشاء منظمة بديلة تحل محلها وتعطي قيمة للحرية أكثر من إعطائها قيمة للإستقرار...

ولا بد من إنشاء حلف أطلسي جديد،... والعمل على توسيع منطقة السلام الأميركي في العالم....

* * *

ما هي تأثيرات هذه الوقائع والأفكار وإنعكاساتها على النظام الإقليمي؟

أغلب الظن إن النظام الإقليمي الراهن، هو في حالة إضطراب وتجاذب تجعل منه في طور التشكل الذي لا يزال بعيداً عن الإستقرار. إذ أننا لا نزال في قلب الزلزال وإرتداداته المستمرة. ولا يمكن لأي باحث أو مراقب أو خبير، أن يرسم في اللحظة، لهذا النظام قواعده وتوازناته وعلاقاته وأن يحدد نصاب الإنتظام السياسي فيه.

ويكفي أن نراقب عمق الإزدواجية في الخطاب السياسي الرسمي العربي، كي نكتشف مقدار التأرجح والإنشدادات المتناقضة التي يخضع لها، والتي لا تعكس فقط ما يعرف بأنه نفاق سياسي، بل وكذلك السعي إلى التوفيق بين ما لا يمكن التوفيق فيه.

لذلك نرى "أبا مازن" في شرم الشيخ هو غير أبي مازن في فلسطين، والقادة العرب في إجتماعات القمة أو إجتماعات وزراء الخارجية أو اللقاءات الثنائية هم غيرهم في شرم الشيخ وفي واشنطن.

ويبدو إن صورة هذا النظام الإقليمي ووجهته ترتبط على نحو أساس، بما ستؤول إليه تطورات الساحة الفلسطينية، ومستقبل الساحة العراقية، وهما الساحتان المفتوحتان على الإحتمالات كافة. واللتان يشكلان في هذه المرحل